البحث السابع

اقتصاديات التعليم العالي بالسودان في ضوء الأزمة المالية العالمية

د.عصام الدين برير آدم عوض الله*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف واقع التعليم العالي واقتصادياته في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها المحتملة على اقتصاديات التعليم العالي بالسودان، فاستعراض أوضاع تمويل التعليم العالي بالسودان وتراجع هذا التمويل في السنوات الأخيرة وتأثره بالأزمة المالية العالمية وتأثيره في التعليم العالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي لإجراء الدراسة والاستبانة أداة لجمع المعلومات، فتم التحقق من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من خبراء التربية والاقتصاد بالسودان، اختير منهم اثنان وثلاثون(٣٢) خبيراً بطريقة قصدية، ولتحليل البيانات استخدم برنامج SPSS الذي أظهرت نتائجه: أن هناك دواعي ومبررات لتزايد نفقات التعليم العالي في السودان تتمثل في تزايد أعداد الطلبة المقبولين سنوياً والضغوط السياسية على الحكومة المركزية واتفاقيات السلام التي أُبرمت مع الحركات المسلحة بدارفور التي كان ثمنها قبول عدد كبير من أبناء دارفور مجاناً، كما أن التوسع الكمي لمؤسسات التعليم العالي أثر في اقتصاديات هذا التعليم، وهناك عوائق تقلل وتحد من قيمة العائد الاقتصادي من التعليم العالي في ضوء الواقع الحالي، وهناك آثار سالبة في اقتصاديات التعليم العالي نتيجة الأزمة المالية العالمية، وهناك جملة من التدابير يمكن عملها لمواجهة الأزمة المالية العالمية وزيادة كفاءة التعليم العالي بالسودان وانتاجيته. وفي ضوء النتائج تقترح الدراسة بعمل بدائل لتحسين كفاية الإنفاق التعليمي، كتنويع مصادر التمويل، والاتجاه نحو نظم التعليم المفتوح، وغيرها.

*كلية التربية – جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان.

١- مقدمة:

شهد التعليم العالي في السودان خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي توسعاً كبيراً وسريعاً فازداد عدد الجامعات الحكومية، وافتتحت عدة جامعات خاصة، وازداد عدد الطلبة من (٦٠٨٠) طالباً وطالبة في العام ١٩٨٩م إلى (١٣٠٠٠٣٣) طالباً وطالبة في العام ٢٠٠٩م أي (٢٦) ضعفاً (وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للقبول ٢٠١٠م). وارتبط هذا التوسع بالطلب الشعبي على التعليم العالي وباهتمام الحكومة بتلبية هذا الطلب عن طريق التوسع في قبول الطلبة وفي مؤسسات التعليم العالي وتوفير مستلزمات هذا التعليم المالية والمادية والبشرية، إلا أن هذه المستلزمات ازدادت إلى درجة فاقت الإمكانات والموارد المتاحة، وأدت إلى حدوث ثغرات في كفاية تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه، كما أسهم الازدياد السريع والكبير في عدد الطلبة والخريجين في بطالة الخريجين وانخفاض دخلهم وهكذا ظهرت ثغرات في عائدات التعليم العالي.

وقد لوحظ أن المشكلات المذكورة استمرت وازدادت حدة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية وانتشارها على المستوى العالمي، الأمر الذي أثار تساؤلات عن تأثر اقتصاديات التعليم العالي في السودان بالأزمة المذكورة أو عدم تأثرها، ولاسيما أن مبيعات النفط السوداني تسهم بنصيب كبير في الدخل القومي للسودان، وأن سعر النفط انخفض إلى النصف عند بروز الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨م (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ٢٠١٠م). وهذه الأوضاع المقلقة تدفع إلى دراسة جوانبها المختلفة بغية فهمها وتفسيرها ووضع الحلول لها.

٢- مشكلة الدراسة:

إن أوضاع التوسع في التعليم العالي في السودان، وازدياد تكاليفه، والصعوبات والنواقص في تمويله، والإنفاق عليه وفي عائداته، وغير ذلك من جوانب اقتصادياته، وعلاقة هذه الأوضاع بالأزمة المالية العالمية، والتدابير المطلوب اتخاذها لمعالجة النواقص، والغموض الذي يكتنف بعض هذه الجوانب، وعدم توافر دراسات كافية عن هذه الأوضاع والمشكلات. جميع هذه الأمور تؤلف مشكلة تحتاج إلى دراسة علمية تحلل هذه الأوضاع، وتفسرها وتستنبط الحلول المناسبة لها.

وهكذا فإن مشكلة الدراسة هي الإفتقار إلى معرفة علمية كافية عن أوضاع التعليم العالي المذكورة، ودراسة هذه الأوضاع وصولاً إلى معرفة خصائصها وعواملها وسبل معالجتها.

٣- أسئلة الدراسة:

تثير مشكلة الدراسة السؤال التالي:

ما أوضاع التعليم العالي واقتصادياته في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية؟

ويحلل هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

٣-١- ما دواعي تزايد نفقات التعليم العالي في السودان ومبرراته، وهل تأثرت بالأزمة المالية

العالمية؟

٣–٢– ما أسباب التوسع في التعليم العالي في السودان ؟ وهل تأثر هذا التوسع بالأزمة المالية العالمية؟

٣–٣– ما العوائق التي تحد من قيمة العائد الاقتصادي من التعليم العالي في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية؟

٣–٤– ما الآثار المترتبة على اقتصاديات التعليم العالي في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية؟

٣–٥– ما التدابير الممكنة لمواجهة التأثير الحاصل أو المحتمل حصوله من الأزمة المالية العالمية في التعليم العالي في السودان ؟

٣–٦– ما أوضاع تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه خلال فترة التوسع ؟ وهل تأثر بالأزمة المالية العالمية ؟

٤– أهداف الدراسة:

معرفة أوضاع التعليم العالي واقتصادياته في السودان في ضوء الأزمة المالية العالمية، ولا سيما في الجوانب الآتية:

٤–١– دواعي التوسع في التعليم العالي بالسودان، ودواعي زيادة تكاليفه ونفقاته وأحوال تمويله وما إذا كانت هذه الخصائص قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية.

٤–٢– الوقوف على آثار الأزمة المالية العالمية في تمويل التعليم العالي في السودان وفي الإنفاق عليه.

٤–٣– تعرف أثر الأزمة المالية العالمية في عائدات التعليم العالي في السودان خاصة وفي اقتصادياته عامة.

٤–٤– استنباط التدابير الممكنة لمواجهة التأثير الحاصل أو المحتمل حصوله للأزمة المالية العالمية في التعليم العالي في السودان عامة وفي اقتصادياته خاصة.

٥– أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

٥–١– الاهتمام المتزايد في السودان بالتعليم العالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

٥–٢– قد تفيد نتائج هذه الدراسة المختصين والخبراء من الاقتصاديين والتربويين في ترتيب أولويات التعليم العالي في ضوء التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.

٥–٣– الدور المتعاظم الذي يقوم به التعليم العالي وخريجوه في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

٥–٤– الحاجة إلى ضرورة دراسة اقتصاديات التعليم العالي بالسودان لتساعد في الوصول إلى أحسن عائد بأقل التكاليف والجهود الممكنة.

٥–٥– يتوقع الباحث أن تفيد الدراسة في معرفة تأثير الأزمة المالية العالمية في التعليم العالي واقتصادياته في السودان أو عدم تأثيرها، وتفسير بعض جوانب اقتصاديات التعليم العالي في السودان مثل

ازدياد الانفاق وعدم كفايته وانخفاض دخل المتعلمين الخريجين ووضع الحلول لبعض مشكلات اقتصاديات التعليم العالي في السودان .

٦- مصطلحات الدراسة:

٦-١- اقتصاديات التعليم:

تعدُّ فرعاً من فروع علم الاقتصاد، يُعنى بالبحث عن أفضل الطرائق لاستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المتزايدة، ويُعنى عناية أساسية بدراسة الموارد المتاحة للعملية التعليمية، وكذلك توزيع الموارد على الوظائف الأساسية للتعليم التي تؤدي بدورها إلى تحقيق الأهداف التعليمية **(Cohen: 1989, P. 2)**.

٦-٢- التعليم العالي Higher Education:

هو كل تعليم يمنح درجة علمية بعد التعليم الثانوي، لذلك يدخل في مفهوم التعليم العالي الجامعات، المعاهد العليا، المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع، الكليات، وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي تمنح درجة علمية بعد الثانوية.

٦-٣- الأزمة المالية العالمية:

هي أزمة ديون مصرفية تمثلت في عجز المستقرضين من البنوك الأمريكية عن وفاء ديونهم نتيجة لبطالتهم أو انخفاض دخلهم مما أدى إلى نقص السيولة المصرفية وعجز البنوك عن الوفاء بالتزاماتها.

٧- الإطار النظري:

٧-١ مفهوم اقتصاديات التعليم:

يمكن تعريف هذا العلم من خلال تحليل مفهوم علم الاقتصاد وعلم التربية، فقد أكد **Cohn: (1999, PP. 1-2)**، أن الاقتصاد هو دراسة جميع الموارد الصادرة وتوزيعها سواء أكانت سلعاً مادية أم خدمات غير ملموسة، وعليه يهتم علم الاقتصاد بالموارد التي تتوافر بكميات محددة وغير محدودة، والتعليم يقصد به عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق، ولذا فإن الأنشطة التعليمية تتضمن إنتاج المعرفة وتوزيعها، وهذه سمة اقتصادية.

لم تعد السمة الاقتصادية للتربية في هذا العصر من معالم التربية فحسب، بل أصبحت سمة بارزة فيها، فالاهتمام بالإعداد للعمل وتكوين الاتجاهات المناسبة نحوه، يبدأ منذ المرحلة الابتدائية ويستمر طوال بقية مراحل التعليم. يظهر ذلك في الدعوات والمساعي والتجارب المختلفة لإدخال العمل في جميع مراحل التعليم ويمثل التعليم البولتيكنيكي التجربة الرائدة في هذا المجال (**رحمه، أنطون حبيب: ٢٠٠٦، ٢٠**).

وعليه تنظر اقتصاديات التعليم إلى الإنسان بوصفه ثروة ورأس مال، وأن كل استثمار في الإنسان هو شرط مهم وضروري لنجاح أي استثمار آخر، وتؤكد (**أحمد، إسراء عبدالباسط: ٢٠٠١، ٩**): أن القيمة الاقتصادية التي يعطيها القطاع التعليمي للأفراد تؤثر في كفاية النظم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، حيث تدل الكفاية التربوية على مستوى المعارف والقدرات الفكرية التي يكتسبها الأفراد من التعليم، بينما

تعكس الكفاية الاجتماعية والاقتصادية لخريجي التعليم مدى ملاءمة النظام التعليمي للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وكذلك مدى ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمطلوبات التنمية الاقتصادية.

ويؤكد (**الرشوان، عبد الله زاهي: ٢٠٠٥، ٣٩**) أن التعليم هو أحد العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي، فهو: يؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق تزويد الأفراد بالمهارات الخاصة التي تفيد في العمليات الإنتاجية، وبالمعلومات العادية، وبطرائق حل المشكلات.

٧-٢ تمويل التعليم العالي في السودان:

كان تمويل مؤسسات التعليم العالي في السودان يتم مباشرة من وزارة المالية ، و في عام ١٩٧٥م أعيدت هيكلة التعليم العالي بإنشاء جامعتي الجزيرة و جوبا و ترفيع معهد الخرطوم الفني إلى معهد الكليات التكنلوجية فضلاً عن التوسع الرأسي بزيادة الكليات و التخصصات . اقتضى هذا التوسع إنشاء لجنة تمويل التعليم العالي لتقوم بمعاونة المجلس القومي للتعليم العالي و البحث العلمي و تقديم النصح و المشورة له فيما يتعلق باختصاصاته المالية، وتم إنشاء إدارة التمويل كذراع تنفيذي للجنة، وبذلك أصبح التمويل يتم عبر أمانة المجلس (**وزارة التعليم العالي، ١٩٩٥م**).

في بداية التسعينيات شهد التعليم العالي توسعاً كبيراً بإعلان ثورة التعليم العالي حتى بلغ عدد الجامعات ٣١ جامعة حكومية وزاد عدد الطلاب المقبولين سنوياً من ٦٠٨٠ في عام ١٩٨٩م إلى ١٣٣٧٠ عام ١٩٩٠م، واستمر هذا التوسع خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين حتى وصل عدد الطلاب إلى١٣٠٠٣٣ عام ٢٠٠٩م ، و ترتب على هذا التوسع زيادة ملحوظة في الانفاق على حاجات التعليم العالي وتنوعاً في مصادر تمويله. (**وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي، ٢٠١٠م**) إلا أن هذه الزيادة لا تكافئ التوسع الكبير الذي حدث في التعليم العالي.

خلال الفترة المذكورة تنوعت مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالي و صارت تشتمل على دعم حكومي ودعم غير حكومي.

٧-٢-١- الدعم الحكومي:

يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فالدعم المباشر يتمثل في الإنفاق الحكومي على رواتب العاملين وشراء السلع والأجهزة وتشييد المباني (**وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ٢٠٠٩م**) وفي تخصيص بعض القروض و المنح المقدمة للدولة لمؤسسات التعليم العالي ، مثل القرض الهندي للعامل. وعن طريق قيام وزارة التعليم العالي بتمويل بعض المشروعات بصورة جزئية من مواردها الذاتية (مثل الجملونات) وفي التمويل عن طريق الصكوك من وزارة المالية لبعض المشروعات.

كما يتمثل في دعم حكومات الولايات لرواتب أعضاء الهيئة التدريسية والمباني الجامعية ومخابرها ومزارعها وهذا الدعم توقف منذ عام ١٩٩٧م. (**وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ١٩٩٧م**)

أما الدعم الحكومي غير المباشر فقد تمثل في إعفاء الجامعات من رسوم بعض الخدمات و الضرائب.

٧-٢-١- الدعم غير الحكومي:

وهو يتمثل في الايرادات الذاتية لمؤسسات التعليم العالي التي تأتي من الرسوم التي يدفعها الطلبة، ومن الاستثمارات الجامعية في التجارة والزراعة وسواهما، وقد ساعدت هذه الإيرادات على توفير بعض حاجات الجامعات.

تحليل أداء الموازنة لمؤسسات التعليم العالي من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

الجدول رقم (١) الموازنة المقترحة و المجازة لمؤسسات التعليم العالي من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ م (مليون جنيه)

العام	المقترح	المجاز	نسبة المجاز/المقترح
٢٠٠٠	٩١٤	١٣٨.٨	٪١٥,٢
٢٠٠١	١,١٧٠	١٨٦.٢	٪١٥,٩
٢٠٠٢	١,٦٦٣	٢٢٦.٥	٪١٣,٥٩
٢٠٠٣	١,٩٥٥	٢٦٠.٨	٪١٣,٣
٢٠٠٤	٢,٩٣٨	٣٤٦.٧	٪١١,٧
٢٠٠٥	٣,٠١٢	٤١٠	٪١٣,٧
٢٠٠٦	٣,٧٩٥	٥٢٠	١٣,٧
٢٠٠٧	٣,٩٨٧	٥١٥.٨	٪١٢,٩
٢٠٠٨	٣,٧٩٥	٥٤٧.٦	٪١٤
٢٠٠٩	٨٠٠.٧	٥٥٢.٤	٪٦٩

المصدر: وزارة التعليم العالي، الادارة العامة للتمويل ٢٠٠٩م

يوضح الجدول رقم (١) الفجوة الواسعة بين الموازنة المقترحة من قبل مؤسسات التعليم العالي وتلك المصدقة بواسطة وزارة المالية و الاقتصاد الوطني التي لاتتعدى نسبة ١٦٪ في أفضل حالاتها، وذلك باستثناء العام ٢٠٠٩م حيث بلغت ٦٩٪ الامر الذي ترك أثاراً سلبية في أداء جميع مؤسسات التعليم العالي.

اختلال التوازن في توزيع الموازنة المجازة على الفصول الدراسية.

الجدول رقم (٢) يوضح تفصيل الموازنة المجازة لمؤسسات التعليم العالي من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م (مليون جنيه)

العام	الفصل الأول	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الإجمالي
٢٠٠٠	٧٩.٩٨	٥١.٨٠	٧.٠٠	١٣٨.٧٨
٢٠٠١	١٢١.٠٠	٥٦.٦٩	٨.٥٠	١٨٦.١٩
٢٠٠٢	١٥٧.٠٠	٦١.٠٠	٨.٥٠	٢٢٦.٥٠
٢٠٠٣	١٨٥.٠٠	٦٢.٥٠	١٣.٣١	٢٦٠.٨١
٢٠٠٤	٢٦٦.٧٠	٦٠.٠٠	٢٠.٠٠	٣٤٦.٧٠
٢٠٠٥	٣٢٥.٠٣	٦٠.٠٠	٢٥.٠٠	٤١٠.٠٣
٢٠٠٦	٤٥٤.٣٤	٦٠.٠٠	٦.٠٠	٥٢٠.٣٤
٢٠٠٧	٤٤٩.٨٤	٦٠.٠٠	٦.٠٠	٥١٥.٨٤

٢٠٠٨	٤٦٧.٤٩	٧٤.٤٠	٦.٠٠	٥٤٧.٨٩
٢٠٠٩	٤٧٠.٣	٧٢.٤	١٠	٥٥٢.٧

المصدر: الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي (تقارير الأداء المالي للأعوام ١٩٩٧ – ٢٠٠٩م)

يبين الجدول رقم (٢) أن الفصل الأول (أجور و رواتب) قد شهد تطوراً نسبياً في السنوات الاولى نتيجة لزيادة رواتب الدولة بصفة عامة ، إلا انه ظل شبه ثابت في السنوات التي تلت العام ٢٠٠٦م دون زيادة تذكر. ولم يشهد الفصل الثاني (الخدمات) نمواً يذكر لمقابلة حاجات المؤسسات من الخدمات و المشتريات في أي سنة من السنوات. أما الفصل الثالث فعلى الرغم من أهميته القصوى في إنشاء مؤسسات التعليم العالي وتطورها فإنه ظل متدنياً مقارنة بالفصلين الأول و الثاني.

ثمة أمر آخر تجدر الإشارة إليه و هو أن الموازنة المصدقة لم تتم تغذيتها كاملة و بصفة خاصة في الفصلين الثاني و الثالث . **والجدول رقم (٣) يوضح تدني التغذية الفعلية مقارنة بالموازنة المجازة.**

الجدول رقم (٣)

نسبة التغذية الفعلية للموازنة المجازة للأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨م

العام	الفصل الاول نسبة التغذية/المجازة	الفصل الثاني نسبة التغذية/ المجازة	الفصل الثالث نسبة التغذية / المجازة
٢٠٠٠	٪١٠٠	٪٤٨,٩	٪٤٠
٢٠٠١	٪١٠٠	٪٥٨,١	٪٦
٢٠٠٢	٪١٠٠	٪٥٥,٨	٪٤
٢٠٠٣	٪١٠٠	٪٤٦	٪٣
٢٠٠٤	٪١٠٠	٪٣٢	–
٢٠٠٥	٪١٠٠	٪٣٨	–
٢٠٠٦	٪١٠٠	٪٤٥	٪٠.٤
٢٠٠٧	٪٩٩	٪٤٤	–
٢٠٠٨	٪٩٩,٤	٪٥٥	٪٥٠
٢٠٠٩	٪١٠٠	٪٦٨–٧٥	

المصدر: وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي ٢٠١٠

يلاحظ استقرار تغذية الفصل الأول مما يعكس اهتمام الدولة لضمان صرف رواتب العاملين وحقوقهم إلا إنه يعاني عجزاً كبيراً ناتجاً عن عدم سداد متأخرات العاملين من وزارة المالية و التي تصل إلى أكثر من ٣٥٪ من الميزانية المصدقة للفصل الأول للعام ٢٠٠٩م، كما يعكس الجدول التدني المريع في تغذية الفصلين الثاني و الثالث و انحسار اعتمادات التنمية في السنوات الاخيرة رغم أن الجامعات الجديدة تعتبر مشروعات تنموية تتطلب انشاءات كبيرة و توفير المعدات و الاصول الثابتة اللازمة لتطور هذه الجامعات.

الجدول رقم (٤)

الدعم الحكومي الجاري بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمصروفات الحكومية الجارية (الإنفاق العام)

العام	الدعم/ الناتج المحلي الإجمالي	الدعم/ المصروفات العامة
١٩٩٧	٠.٣٪	٤.١٪
١٩٩٨	٠.٣٪	٤.٣٪
١٩٩٩	٠.٣٪	٤.٣٪
٢٠٠٠	٠.٢٪	٤.٢٪
٢٠٠١	٠.٢٪	٤.٩٪
٢٠٠٢	٠.٥٪	٤.٣٪
٢٠٠٣	٠.٥٪	٣.٩٪
٢٠٠٤	٠.٥٪	٣.٥٪
٢٠٠٥	٠.٥٪	٣.٥٪
٢٠٠٦	٠.٥٪	٢.٧٪
٢٠٠٧	٠.٤٪	٢.٧٪
٢٠٠٨	٠.٤٪	٢.٧٪

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ٢٠٠٩م

يوضح الجدول رقم (٤) أن التعليم العالي لا يحظى بالنصيب المعقول من الموارد المالية وهي نسبة متدنية مقارنة ببعض الدول النامية التي تصل النسبة فيها إلى أكثر من ٤٪ وأكثر من ١٪ في الدول المتقدمة (**اليونسكو، ٢٠٠٩م**). كما يوضح الجدول أن نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م مقارنة بالأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦م، أما نسبة الدعم من المصروفات العامة للدولة فيوضح الجدول أنها تراجعت من ٤.٩٪ عام ٢٠٠١م إلى ٢.٧٪ لعام ٢٠٠٨م.

٧-٣- نتائج التدني في تمويل التعليم العالي:

إن تعثر الدعم الحكومي المتمثل في الفجوة بين الموازنة المقترحة والمصدقة والتغذية الفعلية وتوقف دعم الولايات والدعم غير المباشر وتناقص نسبة الدعم من الناتج المحلي في المصروفات العامة جعل مؤسسات التعليم العالي تواجه أزمة حادة وضاغطة أفرزت مشكلات عديدة تتمثل في:

٧-٣-١- تعثر مشروعات التنمية بمؤسسات التعليم العالي، خاصة في تجهيز الورش والمعامل وقاعات الدراسة وعدم استكمال البنى التحتية التعليمية في الجامعات الجديدة التي ظلت تباشر مهامها في مبان مؤقتة معظمها غير صالح للعملية التعليمية.

٧-٣-٢- تزايد هجرة أساتذة الجامعات إلى الخارج والانتقال داخلياً للعمل في المؤسسات والهيئات والشركات الخاصة، وما ترتب عليه من فقدان مستمر للكفاءات المدربة.

٧-٣-٣- اتجاه الأساتذة للتدريس الإضافي لتعويض النقص في المرتبات وبالتالي عدم تفرغهم للنهوض بمهام البحث العلمي.

٧–٣–٤– تباطؤ نشاط البحث العلمي لعدم توافر الاعتمادات المالية وتهيئة البيئة العلمية للبحث، وانعكاس ذلك انخفاضاً في الإنتاج والإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني (**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٩م**).

٧–٣–٥– تدهور البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لعدم توافر الاعتمادات اللازمة لمواكبة التقنيات الحديثة وإجراء الصيانة الدورية.

٧–٣–٦– عدم توافر البيئة التربوية والبحثية المناسبة للطلاب لعدم توافر الموارد اللازمة لتدريب الطلاب في مختلف المجالات.

٧–٣–٧– عدم استقرار وضع العاملين بمؤسسات التعليم العالي (**وزارة التعليم العالي، اجتماع المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٩م**).

٧–٤ الأزمة الاقتصادية المالية العالمية:

الأزمة الاقتصادية المالية العالمية هي أزمة ديون مصرفية تمثلت في عجز المستقرضين من المصارف الأمريكية عن وفاء ديونهم التي استقرضوها لشراء العقارات وذلك لتراجع دخولهم بسبب البطالة أو تدني الدخل الفردي وعدم كفايته للإنفاق على الحاجات المعيشية وعلى سداد الديون، الأمر الذي أدى بدوره إلى عجز المصارف عن الوفاء بالتزاماتها المالية، وإلى فقد المودعين الثقة بمصارفهم وإقبالهم على سحب أموالهم منها. وأدت هذه الأوضاع إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي وازدياد البطالة وتراجع أسعار العقارات ونحو ذلك من ظواهر التأزم الاقتصادي. وانتقلت هذه الأزمة إلى دول العالم الأخرى نتيجة العلاقات المالية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه الأزمة التي تعصف بالعالم بأسره في هذه الأيام ليست أزمة عادية ولا عابرة ولا هي من نوع الأزمات الروتينية، فهذه أزمة فتاكة كما سموها "تسونامي القرن" وقد ولدتها الرأسمالية التي طغت عليها مفهومات العولمة والخصخصة ومضاربات أسواق المال. تتميز هذه الأزمة بثلاث خصائص: الشمولية، الامتداد والمفاجأة. فهي تشمل جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة. وهي تمتد وتنتشر في مختلف دول العالم، وهي أزمة مفاجئة لأنها كانت غير متوقعة لدى معظم السياسيين والخبراء الاقتصاديين.

٧–٥ انعكاس الأزمة الاقتصادية المالية العالمية على التعليم العالي في السودان:

يرى كثير من المراقبين والخبراء أن الأزمة الحالية قد تصاعدت وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية ألقت بتداعياتها وتأثيراتها في كل دول العالم خاصة الفقيرة منها، ويرى بعض السودانيين أن السودان لم يتأثر بالأزمة الحالية لأنها لا تتعامل مع أمريكا، وأن هناك مقاطعة معلنة من الولايات المتحدة تجاه السودان منذ زمن ليس بالقصير، وأن الحراك الاقتصادي في السودان يدور بعيداً عن أمريكا. ويرى آخرون أن السودان ليس بعيداً عن تلك التداعيات التي انتشرت لتعم آسيا وأوربا وتؤثر في الاقتصاد العالمي بأسره محدثة تباطؤاً في نموه، إذ من المتوقع أن يقل استهلاك الوقود خاصة في الولايات المتحدة الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في أسعار البترول. وسيحدث هذا الانخفاض تراجعاً وانخفاضاً في الدخل الذي يحصل عليه السودان من

بيع البترول، وسيكون هذا التأثير على أشده في جنوب السودان بسبب اعتماده كلياً على بيع البترول. كما تعرقل الأزمة إعفاء السودان من ديونه ومن تسهيل القروض وبرامج مكافحة الفقر العالمية. خاصة من الدول الصناعية (**العتيبي، محمد الفاتح: ٢٠٠٩م**).

بالرجوع إلى الجداول ذوات الأرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥ يتبين أن تمويل التعليم العالي لم يزود بمبالغ ومعدلات تتناسب مع الازدياد الذي حصل في عدد طلبة التعليم العالي وأن هذا التباين بين المعدلين بدأ قبل الأزمة الاقتصادية واستمر بعد حدوثها الأمر الذي يؤشر على احتمال تأثيرها السلبي في تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه، ولكنه لا يثبت ذلك لأن الإثبات يحتاج إلى بيانات أخرى غير متوافرة.

هذا وقد بيّنا فيما سبق تأثير تدني تمويل التعليم العالي في مشروعات تنميته وتوفير مستلزماته المادية والبشرية وفي بنيته التحتية وعملياته التدريسية والبحثية التي يمكن إرجاعها إلى تأثير الأزمة الاقتصادية. إلا أن هذه السلبيات لم تطل ازدياد عدد طلبة التعليم العالي. فقد استمر هذا العدد يتصاعد من عام إلى آخر قبل الأزمة وبعدها، والجدول رقم (٥) يبيّن ذلك:

الجدول رقم (٥)

يوضح الأعداد المخطط قبولها (البكالريوس) بمؤسسات التعليم العالي بالسودان

العام الجامعي	المجموع	حكومي	أهلي
٩٠/٨٩	٦٠٨٠	٥	٣
٩١/٩٠	١٣٣٧٠	١٠	٤
٩٢/٩١	٢١٤٧٤	١٠	١١
٩٣/٩٢	٢١٨٣٤	١١	١١
٩٤/٩٣	٢٦٥٢١	١٥	١١
٩٥/٩٤	٢٥٥٣٤	٢٣	١٢
٩٦/٩٥	٧٤٦١٠	٢٣	١٣
٩٧/٩٦	٢٩٩٩٦	٢٣	١٦
٩٨/٩٧	٣٣٧١٦	٢٦	١٦
٩٩/٩٨	٣٨٦٦٢	٢٦	٢٠
٠٠/٩٩	٣٨٦٢٣	٢٦	٢٢
٠١/٠٠	٤٥١٣١	٢٦	٢٥
٠٢/٠١	٤٧٧٢٠	*١+٢٧	٣١
٠٣/٠٢	٥٢٣٢١	*٢+٢٧	٣٥
٠٤/٠٣	٣٩٩٨٦	*٣+٢٧	٣٩
٠٥/٠٤	٤٤٢١٦	*٣+٢٧	٤٢
٠٦/٠٥	٥٨٩٠٦	*٥+٢٧	٤٥
٠٧/٠٦	٥٩٣٥٨	*٩+٢٧	٤٥
٠٨/٠٧	٥٨٧٧٤	*١٣+٢٧	٥١

٠٩/٠٨	١٠٧.٨٠٥	–	–
١٠/٠٩	١٣٠.٠٣٣	–	–

المصدر: امتحانات السودان – الادارة العامة للقبول (٢٠١٠م)

٨- الدراسات السابقة:

٨-١ – دراسة (هاريسون، فردريك، مايرز ١٩٨٤م):

التي تضمنت حساب معامل الارتباط بين الدخل القومي للفرد، ونسب القيد في المراحل التعليمية المختلفة. ولقد أجريت هذه الدراسة على ٧٤ دولة واستخدمت مقياساً مركباً من المجموع الحسابي:

٨-١-١- النسبة المئوية للمقيدين في المرحلة الثانية من التعليم فئة السن ١٥ – ١٩ سنة مع تعديل هذه النسبة من حيث طول المرحلة.

٨-١-٢- النسبة المئوية للمقيدين في المرحلة التعليمية الثانية من فئة السن لهذه المرحلة مضروباً في وزن قدره ٥. بيّنت الدراسة ارتباطاً موجباً مقداره ٠.٨٩ بين المقياس المركب السابق ونصيب الفرد في إجمالي الدخل القومي كما بينت ارتباطاً سالباً مقداره ٠.٨١ بين المقياس المركب ونسبة السكان العاملين بالزراعة.

٨-٢ – دراسة (عيسى، سعاد إبراهيم ١٩٩٠م) بعنوان: "الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي وأثره في التكلفة والمردود":

تهدف الدراسة إلى الوقوف على حجم مشكلة الهدر بالتعليم الجامعي والبحث عن أسبابها ودوافعها وتحديد وسائل معالجتها، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: هناك هدر طلابي أثّر في تكلفة التعليم الجامعي تسببت فيه عوامل التسرب والرسوب، وهناك حاجة ماسة لتحديد التكلفة الحقيقية لتعليم الطالب الجامعي، كما أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في نظام السكن والإعاشة.

٨-٣ – دراسة (الحسن، عماد الدين محمد ١٩٩٩): دراسة بعنوان: تقييم السياسات التوسعية للتعليم العالي في السودان ١٩٨٩-١٩٩٧م:

تهدف الدراسة إلى:

٨-٣-١- التأكد من حدوث تطور كمي في إعداد الطلاب والجامعات، ومدى توافر الدعم الحكومي للبنيات التحتية.

٨-٣-٢- مقارنة مخرجات السياسات التوسعية للتعليم العالي بحاجة سوق العمل الداخلي والخارجي.

٨-٣-٣- البحث في مدى قيام الجامعات بوظائفها الثلاث: تأهيل الطلاب وتدريبهم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تعرضت البيئة الجامعية في ظل ثورة التعليم العالي لتدهور ونقص حاد في البنيات الأساسية وذلك نتيجة ازدياد عدد الطلاب وعدم كفاية الدعم الحكومي المالي.

– ضعف استيعاب الخريجين في سوق العمل.

– انخفاض الدخل لأعضاء هيئة التدريس مما أدى إلى هجرة عدد من الكفاءات التدريسية.

٨–٤ – دراسة (التوم، خالدة عبد الله، ٢٠٠١) وعنوانها: التوسع في قطاع التعليم العالي ومدى ارتباطه بحاجات العمل:

تهدف الدراسة إلى استقصاء التوسع الكمي خلال الفترة من ١٩٩٠–٢٠٠٠ في التعليم العالي بالسودان، واستخدمت المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى نتائج أهمها طفرة في أعداد مؤسسات التعليم العالي الحكومي والأهلي بلغت ٢٦ جامعة حكومية و٢٤ جامعة أهلية، وأن هناك زيادة في استيعاب الطلاب حيث بلغ عدد الطلاب المقبولين في العام (٢٠٠٠م) ٤٣٤١٧ طالباً وطالبة، بينما كان عدد الطلاب المقبولين في عام (١٩٩٠م) ٦٠٨٠ طالباً وطالبة، وأن هناك قصوراً في بعض التخصصات التطبيقية.

٨–٥ – دراسة (كليلة، هادية محمد، ٢٠٠١م) وعنوانها: مشكلة الاهدار التربوى في الدول العربية:

تهدف الدراسة إلى تعرف حجم الإهدار التربوي في الدول العربية وتوضيح سبل علاجه، استخدمت الأسلوب المسحي والأسلوب الإحصائي ، وخلصت إلى نتائج عديدة أهمها: أن نسبة الرسوب بصورة عامة في الدول العربية في مراحل التعليم العام تتراوح ما بين ٨.٥ للذكور و٧.٨ للإناث ،كما أن هناك عوامل مشتركة تؤدى إلى الرسوب في معظم البلدان العربية جاءت في مقدمتها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

٨–٦ – دراسة (موسى، سارة حسن، ٢٠٠٣م) بعنوان :– التوسع في التعليم العالي وسوق العمل بالسودان ١٩٩٠–٢٠٠٢م:

تهدف الدراسة إلى:

٨–٦–١– معرفة سياسات التوسع في التعليم العالي وما نجم عنها من آثار في مدخلاته ومخرجاته.

٨–٦–٢– بيان حجم التطور النوعي والكمي في التعليم العالي بالسودان.

٨–٦–٣– توضيح العلاقة بين مخرجات التعليم العالي في التخصصات المختلفة ومدى استيعابهم في سوق العمل.

٨–٦–٤– الكشف عن أسباب العطالة وحجمها وسط الخريجين.

٨–٦–٥– توضيح التطور المهني لأعضاء هيئة التدريس.

ولقد توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

– صار التعليم العالي صار مطلباً أساسياً وزاد عليه الطلب بصورة كبيرة.
– إن من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين ،عدم توافر خطط للاستخدام.
– سياسات التوسع أدت إلى إيجاد فرص قبول لأكبر عدد من الطلاب دون التخطيط العلمي لاستيعابهم في سوق العمل.

٨–٧ – دراسة (أحمد، سامية على، ٢٠٠٤):– بعنوان :– سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان من ١٩٩٠–٢٠٠٣م:

وتهدف الدراسة إلى توضيح الأتي:

٨–٧–١– تسليط الضوء على ظاهرة حالة خريجي التعليم وأسبابها وتوصلت إلى أن هذه الأسباب تتمثل:

٨–٧–١–١– عدم التناغم بين السياسات التعليمية وسياسات الاستخدام.
٨–٧–١–٢– عدم مواكبة المناهج التعليمية للتطورات التكنولوجية.
٨–٧–١–٣– غياب التخطيط للقطاع التعليمي بصورة شاملة ومواكبة.
٨–٧–١–٤– صعوبة التنبؤ بحاجات سوق العمل والإنتاج .
٨–٧–١–٥– ضعف إسهام القطاع الخاص في استيعاب الخريجين.

٨–٨ – دراسة (أخضر، فايزة محمد ٢٠٠٧م) بعنوان: اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة العربية السعودية:

تهدف الدراسة إلى تعرف العوامل التي تؤثر في السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر التربويين والاقتصاديين، وتوصلت إلى أن التعليم في المملكة يعاني مشكلات أثّرت في السياسات التعليمية، وتمثلت هذه المشكلات في: تزايد البطالة، انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتزايد في عدد الطلبة المتسربين، والضغوط على ميزانية التعليم.

٨–٩ – دراسة (بشير، الطيب بشير ٢٠٠٨) بعنوان: التخطيط التربوى ودوره في معالجة مشكلة البطالة:

استقصت الدراسة حجم البطالة في السودان وأسبابها وعلاقتها بكفاية الإنفاق على التعليم، استخدم الباحث المنهج الوصفي لإجراء الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: إن معدل البطالة في السودان في تزايد سنوياً، وأن عدم التنسيق بين المخططين التربويين ومخططي الاقتصاد أدى إلى العطالة، وأن هناك ضعفاً للإنفاق على التعليم أثر تأثيراً واضحاً في نوعية مخرجات التعليم العالي وبالتالي في بطالتهم.

٨-١٠- دراسة (خصاونة، فايز ٢٠٠٨م) بعنوان: مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي بالأردن:

تهدف الدراسة إلى تعرف واقع التعليم العالي في الأردن وإمكانية تطويره نحو الاقتصاد المعرفي، وتوصلت إلى أن التعليم العالي في الأردن يسهم في ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي من خلال رفع القدرة الإنتاجية للفرد، وأن التعليم العالي هو أكبر قطاع إنتاجي في الأردن من حيث حجم الاستثمار والمردود الاقتصادي والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وأن ثمة حاجة ماسة إلى منهجية معتمدة مستقرة لتمويل الجامعات الرسمية والمحافظة على استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً.

٨-١١- دراسة (المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٩م) بعنوان: تكلفة الطالب الجامعي بالسودان:

تهدف الدراسة إلى دراسة تكاليف بعض الجامعات السودانية وتحليلها، وكذلك دراسة التكلفة الحقيقية للطالب الجامعي، وعقد مقارنة بين التكلفة الحقيقية للطالب في الكليات المتشابهة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك زيادة في التكلفة الكلية للجامعات، وأن تكلفة دراسة الطالب ازدادت في السنين الأخيرة وأنها تقاربت في العامين الأخيرين ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ٢٠٠٨/٢٠٠٩م وأصبحت على الترتيب: ٣.١٨٥.١٦ و ٣.١٨٢.٥٣ .

٨-١٢- دراسة (غنايم، مهنى محمد إبراهيم ٢٠٠٩م): مدخل متكامل لتخطيط التعليم العالي في إطار التخطيط الاستراتيجي:

تهدف الدراسة إلى تحديد الإشكاليات والتحديات التي تعيق التعليم العالي العربي عن القيام بوظائفه من خلال محاور شملت: بعض ملامح الوضع الراهن للتعليم العالي العربي، والإنفاق على البحث العلمي. وتوصل الباحث إلى نتائج مهمة تمثلت في: أن هناك نواحي إيجابية في التعليم العربي بشكل عام، منها الزيادة المستمرة في استيعاب الطلاب والتوسع في معدلات القبول، واستخدام التكنولوجيا التعليمية وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب، وأن هناك نواحي سلبية تمثلت في نقص التفاعل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج، وضعف العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وضعف الإنفاق على البحث العلمي.

٨-١٣ - دراسة (عثمان، أم كلثوم أحمد، ٢٠١٠م): العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم العالي في السودان في ضوء الخطة العشرية:

تهدف الدراسة إلى تعرف الاستثمار في التعليم العالي في السودان في ضوء الخطة العشرية للتعليم العالي، وتعرف العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم العالي خلال سنوات الخطة، وتعرف أسباب ضعف المردود الاقتصادي والاجتماعي للتنمية في السودان. واستخدمت الباحثة الاستبانة أداة رئيسة للدراسة.

توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك ربطاً بين التعليم العالي والنهضة الحضارية الشاملة في السودان خلال الخطة العشرية، وأن الخطة العشرية اهتمت بتأهيل الأساتذة والفئات المساعدة داخلياً وخارجياً لسد الفجوة القائمة ومقابلة الحاجات المستقبلية، ولجعل التعليم العالي يسهم في بناء المقدرات الأساسية في مجال التقانة، وأن الخطة عملت على قومية التعليم العالي وعلى ترشيد الإنفاق والاستفادة من الإمكانيات المتاحة، وأن هناك ضعفاً في تمويل التعليم العالي، وأن العائد الاقتصادي للتعليم العالي بالسودان يفوق العائد الاقتصادي في المراحل التعليمية الأخرى.

٨-١٤- ملاحظات على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات شبيهة بموضوع الدراسة الحالية لكنها لم تتعرض للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في تحديد موضوعها وإدخال إضافات لم تعالجها الدراسات السابقة. كما استفادت في استخدام المنهج والأدوات المشابهة الذي هو المنهج المسحي والاستبانة.

٩- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المعتمد على دراسة الظاهرة وتحليلها ووصفها والتعبير عنها كماً وكيفاً؛ ومقارنتها بظواهر أخرى، وتكون مجتمع الدراسة من خبراء التعليم والاقتصاد يعملون في الجامعات السودانية وفي القطاعين التعليمي والاقتصادي. من هذا المجتمع اختيرت عينة وعددها (٣٢) عضو هيئة تعليمية بطريقة عشوائية من المجتمع الكلي واستخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة، فأعدها وفقاً للخطوات والإجراءات المتعارف عليها. ومن هذه الإجراءات استطلاع آراء مجموعة من المختصين والخبراء لتحديد المحاور، وتصحيح المدلول اللغوي؛ ومن ثم تحديد العبارات من خلال أدبيات الدراسة وتحليل المحاور تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق توزيعها على ستة محكمين من خبراء التعليم والاقتصاد وأخذ آرائهم في هدفها وفي التعديلات المطلوبة. وقد أُعيدت صياغتها في ضوء ملاحظاتهم من حذف وتعديل وإضافة. وكذلك التأكد من الصدق الداخلي حيث وزعت الاستبانة على عينة عددها (٧) من خبراء التعليم والاقتصاد وهم خارج عينة الدراسة، وأجابوا عن فقراتها ثم تم حساب معامل الارتباط لبيرسون باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وكان صدق الأداة كلها يساوي ٠.٩٤ . كذلك حسب ثبات الأداة بتطبيق معادلة سيبرمان وبراون على إجابات الخبراء فبلغ معامل ثبات الأداة كلها ٠.٨٩ وبعد أن أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية، تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة وجمعها بواسطة مساعدين للباحث ثم أُجري التحليل الإحصائي للإجابات واستخلصت النتائج.

وصف الاستبانة:

محاورها، كيفية الإجابة عنها، وكيف حددت الدرجات والمتوسطات؟

تم تقسيم الاستبانة إلى خمسة محاور رئيسة، وشملت ٤٦ فقرة (عبارة) موزعة على محاور الاستبانة ومبينة كالآتي:

تم تحديد مجالات البحث ومحاوره للإجابة عن مبررات تزايد نفقات التعليم العالي ودواعيها (١٠) فقرات، وهل أثرت الأزمة المالية العالمية في التوسع في التعليم العالي في السودان (٥) فقرات؟ وما آثارها إذا وجدت؟ وهل أثرت في عائدات التعليم العالي في السودان (٩) فقرات؟ وما الآثار المترتبة على اقتصاديات التعليم العالي في ضوء تلك الأزمة (١٠) فقرات، وما التدابير الممكنة لمواجهة التأثير الحاصل أو المحتمل حدوثه للأزمة المالية العالمية للتعليم العالي في السودان (١٢) فقرة؟

وكل هذا تم من خلال تحديد الفقرات، وطريقة صوغها وتحكيمها، واستخدام الفقرات الارتباطية التي استخدمت في إجراءات صدق أداة الدراسة، فقد تمت بحساب معاملات الارتباط بين الدرجة في كل فقرة وذلك من أجل معرفة مدى إسهام كل فقرة من فقرات الاستبانة والمقياس الكلي، وكانت قيم معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة إحصائية. وعند مستوى الدلالة a<,.1 ، ويوفر ذلك دليلاً على فاعلية فقرات الاستبانة والمقياس، حيث تقيس هذه الفقرات ما يقيسه البعد الذي تقع فيه، وتقيس ما تقيسه أداة الدراسة الكلية. كما تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين الدرجات المتحققة في الأداة، على اعتبار أن كل بعد من هذه الأبعاد يقيس جانباً من اقتصاديات التعليم العالي بالسودان في ضوء الأزمة المالية العالمية للتعليم العالي، وقد كانت جميع هذه المعاملات دالة عند مستوى الدلالة (a<,.1) ومتقاربة.

ولتحليل البيانات، قام الباحث بتصميم استبانة موجهة إلى خبراء التربية والاقتصاد وفقاً لتدرج ليكرت الخماسي، ذي الدرجات الخمس، حيث أعطيت الاستجابات للفقرات الإيجابية (٥) أوافق بشدة ، (٤) أوافق ، (٣) لا أدرى ، (٢) لا أوفق بشدة ، (١) لا أوافق. وتعكس الدرجات للفقرات السلبية لتصبح الدرجات (١) لا أوافق ، (٢) لا أوافق بشدة ، (٣) لا أدرى ، (٤) أوافق ، (٥) أوافق بشدة ، لدى الاستبانة.

١٠- عرض نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة:

١٠-١- النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه:

ما دواعي تزايد نفقات التعليم العالي ومبرراته؟ وهل تأثرت بالأزمة المالية العالمية؟

الجدول رقم (٦)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول

رقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحـــــراف المعياري
٢	زيادة كلفة الطالب الواحد سنوياً	٢.٦٨	٠.٤٠٣٠
١	تزايد أعداد الطلاب المقبولين سنوياً	٢.٦	٠.٨٠٣٢
٤	جودة التعليم	٢.٦٣	٠.٩٠٦
٧	الضغوط السياسية على الحكومة المركزية	٢.٤٧	١.٣٢

١٠	مستوى التكنولوجيا التعليمية	٢.٤٧	٠.٨٤١
٨	اتفاقيات السلام التي أبرمتها الحكومة مع الحركات المسلحة	٢.٣٤	٠.٩٠١
٦	قبول عدد كبير من الشرائح مجاناً	٢.٢٥	١.٢٧
٩	الاقتصار على التمويل الحكومي للتعليم العالي	٢.١٥	٠.٩٥٤
٣	تزايد أجور العاملين بمؤسسات التعليم العالي	٢.١٤	١.٠٦
٥	المباني الدراسية وأعمال الصيانة سنوياً فيها	٢.٠٩	١.١٧

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول أعلاه للمحور الخاص بـ: دواعي تزايد نفقات التعليم العالي ومبرراته، نجد أن العبارة رقم (٢) وهي: زيادة كلفة الطالب سنوياً، نالت أعلى متوسط حسابي ٢.٦٨، تلتها العبارة رقم (١) وهي: تزايد أعداد الطلاب المقبولين سنوياً بمتوسط ٢.٦٦، وجاء متوسط الإجابات عن جودة التعليم قريباً منه ٢.٦٣. بينما نالت العبارة رقم (٥) أدنى مستوى وهي: المباني الدراسية وأعمال الصيانة فيها سنوياً متوسط ٢.٠٩. وجاءت متوسطات الإجابات عن بقية الفقرات متقاربة وحول الدرجة الوسطى. ويلاحظ أن تأثير الأزمة المالية العالمي محدود أو غير مؤكد بدليل أن الجوانب التي يفترض أن تتأثر بها مثل جودة التعليم جاء متوسطها مرتفعاً، بينما جاءت متوسطات الاقتصاد على التمويل الحكومي وتزايد أجور العاملين والمباني المدرسية غير مرتفعة.

١٠–٢– النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:

ما أسباب التوسع في التعليم العالي في السودان ؟ وهل تأثر هذا التوسع بالأزمة المالية العالمية؟

الجدول رقم (٧)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

رقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٤	إلغاء نظام الدبلومات المهنية وتحويلها إلى بكالريوس	٢.٧٢	١.١١
١٥	ضعف معايير القبول بمؤسسات التعليم العالي وشروطه	٢.٦٥	١.٢٨
١٣	السياسات الخاطئة لنظام القبول	٢.٦٣	٠.٩٠٦
١٢	الطلب المتزايد على التعليم العالي	٢.٦٣	٠.٩٠٦
١١	التزايد السكاني	٢.٥٩	٠.٨٣٧

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول رقم (٧) السابق للمحور الخاص بـ: أسباب التوسع في مؤسسات التعليم العالي، نجد أن متوسطات الإجابات عن جميع الفقرات جاءت متقاربة وأن العبارة رقم (١٤) وهي: إلغاء نظام الدبلومات المهنية وتحويلها إلى بكالريوس، نالت أعلى متوسط حسابي بمتوسط ٢.٧٢، بينما نالت العبارة رقم (١) وهي: التزايد السكاني؛ أدنى مستوى بمتوسط حسابي (٢.٥٩). كما نلاحظ غياب تأثير الأزمة المالية العالمية في هذا التوسع.

١٠–٣– نتائج السؤال الثالث الذي نصه:

ما العوائق التي تقلل قيمة العائد الاقتصادي من التعليم العالي بالسودان في ضوء الأزمة المالية العالمية ؟

الجدول رقم (٨)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث

رقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٨	تدني مستوى مدخلات التعليم العالي تؤثر سلبياً في عائداته	٢.٨٤	١.٦٩
١٧	سوء توزيع العمالة والدخول	٢.٨١	١.٨٣
١٦	بطالة المعلمين	٢.٧٨	١.٣٩
٢٣	ضعف التدريب لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات	٢.٥٦	٠.٩٤٩
٢٤	عدم ثبات سعر الصرف (الدولار)	٢.٤٠	٠.٩٤٨
٢٢	ضعف البنى الأساسية لمؤسسات التعليم العالي	٢.٣٤	٠.٩٧٠
٢٠	هناك اضطراب بين سوق العمل ومخرجات التعليم العالي	٢.١٥٦	٠.٩١٩
٢١	ضعف الإنتاجية لخريجي التعليم العالي	٢.٠٦	٠.٩٨١
١٩	ضعف مستوى مخرجات التعليم العالي تؤثر سلبياً في عائداته	١.٩٠	٠.٩٩٥

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول أعلاه للمحور الخاص بـ: العوائق التي تقلل من قيمة العائد الاقتصادي من التعليم العالي بالسودان في ضوء الأزمة المالية العالمية، نجد أن العبارة رقم (١٨) وهي: تدني مستوى مدخلات التعليم العالي تؤثر سلبياً في عائداته، نالت أعلى متوسط حسابي ٢.٨٤، تلتها العبارة رقم (١٧) وهي: سوء توزيع العمالة والدخول بمتوسط حسابي ٢.٨١، ثم العبارة رقم (١٦) وهي: بطالة المتعلمين بمتوسط حسابي ٢.٧٨، بينما نالت العبارة رقم (١٩) وهي: ضعف مستوى مخرجات التعليم العالي تؤثر سلبياً في اقتصادياته؛ أدنى متوسط حسابي ١.٩٠، ونلاحظ من هذا الجدول أن المتوسطات الكلية لاستجابات العينة لكل عبارات المحور تنحصر بين المتوسط ١.٩٠ – ٢.٨٤. وأنها تؤشر على أن الأزمة المالية العالمية قد أثّرت في التعليم العالي واقتصادياته ولا سيما في عائداته.

١٠-٤- النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نصه:

ما الآثار المترتبة على اقتصاديات التعليم العالي في ضوء الأزمة المالية العالمية؟

الجدول رقم (٩)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع

رقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحـــــراف المعياري
٢٨	تؤثر في خطط التدريب بمؤسسات التعليم العالي	٣.٠٠	١.٤٣
٢٧	تفاقم مشكلة البطالة	٢.٨١	١.٣٧
٣٢	تفاقم مشكلة الحروب الأهلية	٢.٧٥	٠.٧٧١
٣٤	تفاقم مشكلة الرسوم الدراسية وزيادة كلفة الطالب الواحد	٢.٧٢	٠.٩٩١
٣٣	تحد من التوسع في المباني التعليمية	٢.٦٦	٠.٩٠١
٣٠	تؤثر في العائد الفردي	٢.٦٢	٠.٧٥١

٢٩	تؤثر في التنبؤ بالحاجات من القوى المدربة والمؤهلة	٢.٥٩	٠.٧٩٧
٣١	تقلل من الدخل القومي	٢.٥٣	٠.٨٤١
٢٦	تؤثر في الكفاءة الإنتاجية لمخرجات التعليم العالي	٢.٥٠	١.٣١
٢٥	اضطراب الموازنة بين العرض والطلب	٢.٤٧	١.١٩

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول أعلاه للمحور الخاص بـ: الأزمة المالية العالمية وآثارها في اقتصاديات التعليم العالي بالسودان؛ نجد أن العبارة رقم (٢٨) وهي: تؤثر في خطط التدريب بمؤسسات التعليم العالي؛ نالت أعلى متوسط حسابي ٣.٠٠٠، تلتها العبارة رقم (٢٧) وهي: تفاقم مشكلة البطالة بمتوسط ٢.٨١، ثم العبارة رقم (٣٢) وهي: تفاقم مشكلة الحروب الأهلية بمتوسط ٢.٧٥، بينما نالت العبارة رقم (٢٥) وهي: اضطراب الموازنة بين العرض والطلب أدنى مستوى بمتوسط ٢.٤٧. ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية للمحور الكلي مرتفعة وتنحصر بين ٣.٠٠٠ – ٢.٤٧. الأمر الذي يؤشر على تأثير الأزمة المالية العالمية في اقتصاديات التعليم العالي بالسودان.

١٠-٥- النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي نصه:

ما التدابير الممكنة لمواجهة التأثير الحاصل أو المحتمل حصوله من الأزمة المالية العالمية في التعليم العالي في السودان؟

الجدول رقم (١٠)

يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الخامس

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٨	تشجيع افتتاح جامعات غير حكومية	٢.٨٩	١.٣٣
٣٦	تنويع مصادر التمويل	٢.٨٤	١.١٩
٣٧	توزيع النفقات واستخدامها بخطة محكمة	٢.٨١	١.٣٧
٤٥	الاتجاه نحو نظم التعليم المفتوح وغيرها	٢.٧٨	١.٢٣
٣٥	عمل بدائل لتحسين كفاية الانفاق على التعليم العالي	٢.٧٥	١.١٠٧
٤٤	ترشيد الإنفاق التعليمي	٢.٧١٨	١.١٠٧
٤٠	إقامة مشروعات استثمارية وإنتاجية بالجامعات	٢.٧١٨	٠.٩٩١
٤٣	فتح باب الهبات والتبرعات التي تقدمها الشركات والمؤسسات والأفراد مقابل شهادات تقديرية من الجامعات	٢.٧١٨	٠.٩٩١
٤٢	تحديد نسبة محددة من الضرائب للإنفاق على التعليم العالي	٢.٦٨	٠.٨٩٥
٤٦	الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية في تنفيذ مشروعات التعليم العالي	٢.٦٥	٠.٧٤٥
٤١	تقديم الخدمات التعليمية للطلبة مقابل رد النفقات بعد تخرجهم وحصولهم على العمل	٢.٥٩	٠.٨٧٤
٣٩	تعاون الجامعات والمعاهد العليا مع المؤسسات الانتاجية والخدمية	٢.٥٣	٠.٨٤١

بالنظر إلى المتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول السابق للمحور الخاص بـ: التدابير الممكنة لمواجهة تأثير الأزمة المالية العالمية في التعليم العالي بالسودان. نجد أن العبارة رقم (٤٦) وهي: الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية في تنظيم مشروعات التعليم العالي؛ قد نالت أعلى متوسط حسابي ٢.٨٨،

تلتها العبارة رقم (٣٦) وهي: تنويع مصادر التمويل ٢.٨٤، ثم العبارة رقم (٣٧) وهي: توزيع النفقات واستخدامها بخطة محكمة بمتوسط حسابي ٢.٨١، بينما نالت العبارة رقم (٣٩) وهي: تعاون الجامعات والمعاهد العليا مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية أدنى مستوى بمتوسط حسابي ٢.٥٣. يلاحظ أن المتوسطات الحسابية للمحور الكلي عالية وتنحصر بين ٢.٥٣ – ٢.٨٨. يلاحظ من إجابات أفراد عينة الدراسة أنه يمكن عمل تدابير لمواجهة التأثير الحاصل أو المحتمل حصوله للأزمة المالية العالمية في التعليم العالي بالسودان. وأن الاستفادة من شركة الاتصالات الوطنية وتنويع مصادر التمويل وترشيد الإنفاق تأتي على رأس هذه التدابير.

١١- مناقشة النتائج:

تجاوزت آثار الأزمة المالية العالمية البورصات والتعاملات النقدية لتصل إلى الاقتصاد الحقيقي، وبدأت آثارها تظهر جلياً في الحياة اليومية للناس، ومن مظاهرها أن الملايين من العاملين عبر العالم وجدوا أنفسهم ضحية لهذه الأزمة.

للأزمة المالية العالمية جذور متشابكة ومعقدة، وآثار تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني للعديد من البلدان في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والانخفاض المفاجئ في رأس المال المادي والأصول يؤثر في الاقتصاد، وفي الإنتاجية، ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تعتبر من أكثر المؤسسات إنتاجية إذ تستثمر في رأس المال البشري وتوفر الأُطر البشرية المدربة والمؤهلة لتضطلع وتقوم بعملية التنمية وفق الخطط العامة للدولة بالسودان، ويلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي بتوسعها الكبير خلال العشرين سنة الماضية قد تأثرت خلال السنوات الأخيرة بالأزمة المالية العالمية من خلال تدني أسعار النفط وبالتالي تأثرت البنى الأساسية والمعامل والورش
والمعدات واستحقاقات الأساتذة، وعليه يمكن مناقشة النتائج كالآتي:

من خلال النظر إلى الجدول رقم (٦)، نجد أن العبارة رقم (٢) وهي: زيادة كلفة الطالب الواحد سنوياً نالت أعلى متوسط حسابي ٢.٦، ويطابق هذا دراسة المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٠٩م، ودراسة سعاد ١٩٩٠م، ودراسة أخضر ٢٠٠٧م، ودراسة خصاونه ٢٠٠٨م. إن أخطر الأمور المتعلقة بالإنفاق التعليمي هي عملية تزايد كلفة الطالب الواحد سنوياً في ظل التحاق عدد كبير بتخصصات لا تتفق مع ميولهم وقدراتهم، فكيف يتواءم الطالب مع دراسة لا يهواها ولا يميل إليها؟ وهذا يعتبر سبباً رئيساً يؤدي إلى الرسوب والتسرب مما يؤدي إلى إهدار بالتعليم الجامعي ويؤثر في الاقتصاد القومي. تلتها العبارة رقم (١) وهي: تزايد أعداد الطلبة المقبولين سنوياً بمتوسط حسابي ٢.٦٧ وهو ما بينته دراسة سعاد ١٩٩٠م والحسن ١٩٩٩م، والتوم ٢٠٠١م، وموسى ٢٠٠٣م، وأحمد ٢٠٠٤م. ويلاحظ الباحث أن معدل ازدياد عدد الطلاب المقبولين في التعليم العالي بالسودان هو من أعلى معدلات الازدياد على المستويين الإقليمي والعالمي، ففي عام ١٩٩٠/٨٩م كان عدد المقبولين لا يتجاوز الـ ٥٠٠٠ طالب وطالبة، وفي العام ٢٠١٠/٢٠٠٩م أصبح عدد المقبولين ١٣٠٠٣٣ (**وزارة التعليم العالي،**

٢٠١٠م، مرجع ٢٦) ويؤكد (**فهمي، محمد سيف الدين ٢٠٠٤: ٢٨**)، أن الزيادة السكانية تعتبر عاملاً أساسياً في زيادة الطلب على التعليم، وهذا الأمر يتطلب تخطيطاً يحدث توازناً بين متطلبات هذا المجتمع ويتيح النمو الطبيعي لنظم التعليم. وبالنظر إلى الجدول رقم (٧)، نجد أن العبارة رقم (١٤) وهي: إلغاء نظام الدبلومات المهنية وتحويلها إلى بكلوريوس قد نالت أعلى متوسط ٢.٧٢، وهو ما أكدته دراسة سعاد ١٩٩٨م. ويرى الباحث أن التنمية تعتمد اعتماداً أساسياً على الأُطر البشرية التي تحمل دبلومات وسيطة ومهنية لتنفيذ المشروعات التنموية. وقد بيّن (**غنيمه، محمد متولي ١٩٩٦: ١١٥**)، أن استراتيجية تمهين التعليم الإعدادي ليست مجرد عمليات حسابية فقط يتم بمقتضاها تحقيق الموازنة بين العرض والطلب وفق حاجات سوق العمل أو مجرد التوسع في التعليم المهني فحسب، بل يمثل العنصر الأهم في عملية التطوير والتنمية. وبالرجوع إلى الجدول رقم (٨)، نجد أن العبارة رقم (١٨) وهي: تدني مستوى مدخلات التعليم العالي تؤثر سلبياً على اقتصادياته بمتوسط ٢.٨٤، قد نالت أعلى مستوى وهو ما أكدته دراسة سعاد ١٩٩١، ودراسة هاريسون ١٩٨٩م، ودراسة خصاونه ٢٠٠٨م، ودراسة المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي بالسودان ٢٠٠٩م ودراسة عثمان ٢٠١٠م. هذا وقد أكد (**الهلالي، الشربيني الهلالي ٢٠٠٧: ٧٧**) أن التعليم الثانوي المؤدي إلى التعليم الجامعي مخرجاته ضعيفة، ويكمن جوهر المشكلة في صعوبة تحديد قدرات واستعدادات التلاميذ ثم توجيه القدرات إلى نوع التعليم المناسب. تلتها العبارة رقم (١٧) وهي: سوء توزيع العمالة والدخول بمتوسط حسابي ٢.٨١، وهو ما أكدته دراسة أخضر ٢٠٠٧م. ويلاحظ الباحث أن من أهم العوائق التي تقلل وتحد من قيمة العائد الاقتصادي للتعليم العالي مسألة سوء توزيع مخرجات التعليم العالي والاختلال في توزيع الدخول العالية في مجالات البترول والتعدين والاتصالات عكس المهن الأخرى كالتعليم والصحة والزراعة، وبالرجوع إلى الجدول رقم (٩) يلاحظ أن العبارة رقم (٢٨) وهي: تؤثر في خطط التدريب بمؤسسات التعليم العالي قد نالت أعلى متوسط ٣.٠٠٠. ويلاحظ الباحث أن آثار الأزمة المالية العالمية في التعليم العالي واقتصادياته تتجلى وتظهر بوضوح بصورة سالبة في خطط التدريب بمؤسسات التعليم العالي. وقد أكد (**البنك الدولي ٢٠٠٨: ٩٤**)، أن التكنولوجيا تستطيع دعم التغييرات في أساليب التدريس والتحسينات في تعلم الطلاب وكذلك تنمي العاملين بمؤسسات التعليم وتشجع على ثقافة الإبداع والتعليم الداعم لاستخدام التكنولوجيا وتطوير المعلومات والاتصالات وإصلاحها، وهذا كله يتطلب تمويلاً بتوازن. تلتها العبارة رقم (٢٧) وهي: تفاقم مشكلة البطالة بمتوسط ٢.٨١، وتفاقم مشكلة البطالة تمثل مشكلة كبيرة وخطيرة ذات آثار اجتماعية واقتصادية وهو ما أكدته دراسة أخضر ٢٠٠٧،، ودراسة غنايم ٢٠٠٩ ودراسة كليلة ٢٠٠١م وبشير ٢٠٠٨م، وهي على حسب الدراسات والبحوث العديدة في تزايد في معظم بلدان العالم وبالأخص النامية، ويعتقد خبراء الاقتصاد أنه رغم اختلاف معدلات البطالة وأسبابها فإنها ستتفاقم في ظل الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم. وبالرجوع إلى الجدول رقم (١٠)، نجد أن العبارة رقم (٤٦) وهي: الاستفادة من شركات الاتصالات الوطنية في تنفيذ مشروعات التعليم العالي، قد نالت أعلى متوسط

٢.٨٨، وفي هذا يؤكد البنك الدولي أهمية وضرورة تطوير نظم الاتصالات والاستفادة منها في نظم التعليم عن بعد لتقليل الإنفاق التعليمي كتدبير لمواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية. تلتها العبارة رقم (٣٦) وهي: تنويع مصادر التمويل بمتوسط حسابي ٢.٨٤ كحلول وإحدى التدابير الممكنة لمواجهة الأزمة العالمية وزيادة إنتاجية نظام التعليم العالي وكفايته في السودان، وهو ما أكدته دراسة كليلة ٢٠٠١م ودراسة عثمان ٢٠١٠م، وقد أكد (**مدكور، علي أحمد ٢٠٠٠: ٨٧**)، أنه لابدَّ أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بزيادة الفعالية والكفاءة في ترشيد استخدام الموارد المتاحة. ويؤكد (**رفاعي، عقيل محمود ٢٠٠٨: ١٦**)، أن هناك تحديات اقتصادية تحتم على التعليم العالي باعتباره أحد عوامل الإنتاجية وتحقيق الجودة في أي منتج صناعي أو بشري أو عن طريق الخبرات والمعارف التي يكتسبها الفرد.

١٢-١- عمل تدابير وبدائل للحد من آثار الأزمة المالية العالمية مثل ترشيد الإنفاق التعليمي، وتحديد نسبة من الضرائب لتمويل التعليم العالي، والاستفادة من شركات الاتصالات في تنفيذ مشروعات التعليم العالي.

١٢-٢- ترشيد الإنفاق على التعليم العالي بما يضمن جودة الأداء الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي.

١٢-٣- وضع معايير وشروط حديثة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

١٢-٤- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي واستقطاع نسبة من الضرائب والجمارك لتمويله.

١٢-٥- توزيع العمالة والدخول بما يحقق توازن القوى العاملة وأهداف التنمية المتوازنة.

١٢-٦- الاهتمام بالتعليم المهني والتوسع فيه.

١٢-٧- الاستفادة من التخطيط التربوي لمعالجة مشكلة البطالة.

١٢-٨- عمل بدائل لتحسين كفاية إنتاجية التعليم العالي.

١٢-٩- الاستفادة من شركات الاتصالات بالسودان في دعم التعليم العالي عن بعد.

١٢-١٠- إجراء دراسات مشابهة تُعنى باقتصاديات التعليم العالي ومواجهة الأزمة المالية العالمية.

وأن يبحث عن مصادر تمويل غير تقليدية، كذلك يوضح الحمدان، سهيل (**٢٠٠٢: ٧٨ – ٧٩**)، أنه يمكن تنويع مصادر تمويل التعليم العالي كالضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم والقروض وأقساط التعليم الخاص والمصادر الخاصة والهبات والتمويل الذاتي ومساهمة المؤسسات الإنتاجية.

١٢- المقترحات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث يقترح ما يلي:

١- عمل تدابير وبدائل للحد من آثار الأزمة المالية العالمية مثل ترشيد الإنفاق التعليمي، وتحديد نسبة من الضرائب لتمويل التعليم العالي، والاستفادة من شركات الاتصالات في تنفيذ مشروعات التعليم العالي.

٢- ترشيد الإنفاق على التعليم العالي بما يضمن جودة الأداء الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي.

٣- وضع معايير وشروط حديثة للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

٤– تنويع مصادر تمويل التعليم العالي واستقطاع نسبة من الضرائب والجمارك لتمويله.
٥– توزيع العمالة والدخول بما يحقق توازن القوى العاملة وأهداف التنمية المتوازنة.
٦– الاهتمام بالتعليم المهني والتوسع فيه.
٧– الاستفادة من التخطيط التربوي لمعالجة مشكلة البطالة.
٨ – عمل بدائل لتحسين كفاية إنتاجية التعليم العالي.
٩– الاستفادة من شركات الاتصالات بالسودان في دعم التعليم العالي عن بعد.
١٠– إجراء دراسات مشابهة تُعنى باقتصاديات التعليم العالي ومواجهة الأزمة المالية العالمية.

المراجع

المراجع العربية:

– أحمد، إسراء عبد الباسط. (٢٠٠١م). ***سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي***. القاهرة، دار النهضة.

– أحمد، سامية على. (٢٠٠٤). ***سياسات التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان ١٩٩٠ – ٢٠٠٣م***. جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، رسالة ماجستير غير منشورة.

– أخضر، فايزة محمد. (٢٠٠٧م). ***اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية بالمملكة***. الرياض، المملكة العربية السعودية.

– التوم، خالدة عبد الله. (٢٠٠١). ***التوسع في قطاع التعليم العالي ومدى ارتباطه بحاجات العمل***. كلية التربية، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة.

– الحسن، عماد الدين محمد. (١٩٩٩). ***تقييم السياسات التوسعية للتعليم العالي في السودان ١٩٨٩-١٩٩٧م***. جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، رسالة ماجستير غير منشورة.

– الحميدان، سهيل. (٢٠٠٢م). ***اقتصاديات التعليم، تكلفة التعليم وعائداته***. دمشق: الدار السورية الجديدة.

– الرشدان، عبد الله زاهر. (٢٠٠٥م). ***اقتصاديات التعليم***. الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

– العتيبي، محمد الفاتح. (٢٠٠٩م). ***الأزمة المالية العالمية***، Sclfatih@yahoo.com

– الهلالي، الشربيني الهلالي. (٢٠٠٧م). ***التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين***. الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

– النوري، عبد الغني. (١٩٨٩م). ***اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم***. قطر: دار الثقافة.

– بشير، بشير الطيب. (٢٠٠٨). ***التحطيط التربوى ودوره في معالجة مشكلة البطالة***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: كلية التربية.

– خصاونه، فايز. (٢٠٠٨م). ***مشروع تطوير التعليم العالي نحو الاقتصاد المعرفي بالأردن***. عمان، الأردن.

– رحمه، أنطون حبيب. (٢٠٠٦). ***اقتصاديات التعليم***. جامعة دمشق: كلية التربية.

– رفاعي، عقيل محمود. (٢٠٠٨م). ***تطوير التعليم العالي وتمويله، دراسات مقارنة***. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

– عثمان، أم كلثوم أحمد. (٢٠١٠م). ***العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم العالي في السودان في ضوء الخطة العشرية***. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزعيم الأزهري: كلية التربية.

– عيسى، سعاد إبراهيم. (١٩٩٠م). ***الهدر الطلابي بالتعليم الجامعي وأثره على التكلفة والمردود***. جامعة الخرطوم، السودان.

– غنايم، مهنى محمد. (٢٠٠٩م). ***مدخل متكامل لتخطيط التعليم العالي في إطار التخطيط الاستراتيجي***. عمان، الأردن.

– غنيمه، محمد متولي. (١٩٩٦م). ***القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي***. القاهرة: الدار المصرية للطباعة.

– فلية، فاروق عبده. (٢٠٠٣م). ***اقتصاديات التعليم***. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– فهمي، محمد سيف الدين. (٢٠٠٤م). ***التخطيط التعليمي: أسسه، أساليبه، مشكلاته***. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

– كليلة، هادية محمد. (٢٠٠١). ***مشكلة الاهدار التربوى في الدول العربية، دراسات في تخطيط التعليم العالي واقتصادياته***. الاسكندريه: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع.

– مدكور، علي أحمد. (٢٠٠٠م). ***التعليم العالي في الوطن العربي، الطريق إلى المستقبل***. القاهرة: دار الفكر العربي.

– موسى، سارة حسن. (٢٠٠٣م). ***التوسع في التعليم العالي وسوق العمل بالسودان ١٩٩٠–٢٠٠٢م***، جامعة الخرطوم. معهد دراسات الإدارة العامة والحكم المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة.

– هاريسون، فريدريك. (١٩٩٦م). ***التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي***. (إبراهيم حافظ. مترجم). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي. (٢٠٠٩م). ***تكلفة الطالب الجامعي***. الخرطوم، السودان.

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، امتحانات السودان — الادارة العامة للقبول (٢٠١٠م)

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، (١٩٩٥م)

– وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتمويل (١٩٩٧م)

– وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، (٢٠٠٠م)

– وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير الأداء السنوي (٢٠٠١م)

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي (تقارير الاداء المالي للأعوام ١٩٩٧ — ٢٠٠٩م)

– وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التقرير السنوي، الموازنة العامة، (٢٠٠٩م).

– وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التقرير السنوي، الموازنة العامة، (٢٠١٠م)

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (٢٠٠٩م)

– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (اجتماع المجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٩م).

– وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة لتمويل التعليم العالي (٢٠١٠م)

المراجع الأجنبية:

-Aukrust, Old, (1959): Investment and Economic Growth, **Productively Measurement Review**. No 16, 1959.

- Denison. E. F, (1962): **The Sources of Economic Growth U. S and Alternative Before U. S** , New York. pp. 7 – 23.

- E. Cohn, (1989): **The Economics of Education, massachusehs Ballinger publishing company, pp.1-2.**

- Schults. W, (1991) **Investment in Human Capital**, New York: The free Press.

- P. Mandi.,(1960) **Education and National Development**. publishing Oxford University. P13.

- Unesco: (2009): Statistical year book. Paris. Pp.75-78.

- World Bank; (2008): **Life Long Learning in Global Knowledge Economy Challenges for Developing Countries**. P 94.

«وصل هذا البحث إلى المجلة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢ وصدرت الموافقة على نشره بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٦»